



كو٧ مارى عيرا١  
داد كا١ي بالآي ئيتبيحادي

جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد : ٢٠١٩/٧١ (الاتحادية)

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٩/٧/٢٨ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية القضاة السادة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين واكرم طه محمد واكرم احمد بابان ومحمد صائب النقيش بندى وعبدود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين عباس ابو التمن المأذونين بالقضاء باسم الشعب واصدرت قرارها الآتي :

الطلب:

طلب مجلس النواب من المحكمة الاتحادية العليا بكتابه العدد (ش.ل/٩/٧٥٨٣) المؤرخ ٢٠١٩/٧/١٥ ما يلي نصه:  
السيد رئيس المحكمة الاتحادية العليا المحترم.

م/ تفسير

نديكم اطيب تحياتنا...  
استناداً الى المادة (٩٣/ثانياً) من الدستور والتي تنص على (تخصل المحكمة الاتحادية العليا بما يأتي:  
ثانياً: تفسير نصوص الدستور).

التفضيل بتفسير نص المادة (١٤٠) من الدستور من حيث سريانها من عدمه. مع التقدير وضع الطلب موضع التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا بجلستها المنعقدة بتاريخ (٢٠١٩/٧/٢٨) وتوصلت الى القرار الآتي:

القرار:

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا ، وجد أن المادة (١٤٠) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ انماطت بالسلطة التنفيذية اتخاذ الخطوات اللازمة لإكمال تنفيذ متطلبات المادة (٥٨) من قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية



كو٧ ماردى عيراق  
داد كايو بالآير ئيتتباحدى

جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا  
العدد : ٢٠١٩/٧١/اتحادية

بكل فقراتها والتي لازالت نافذة استناداً لأحكام المادة (١٤٣) من الدستور وذلك لتحقيق الاهداف التي أوردتها المادة (٥٨) التي ترمي الى تحقيق العدالة في المناطق التي تعرضت الى تغير الوضع السكاني من خلال الترحيل والنزفي والهجرة القسرية والتقطيع وذلك على وفق الخطوات المرسومة في المادة (٥٨) المذكورة آنفاً وحيث أن هذه الخطوات لم تستكمل، بل أن القسم منها لم يتخذ، فيبقى الهدف من وضع وتشريع المادة (١٤٠) من الدستور مطلوباً وواجب التنفيذ من الكافة. أما الموعد المحدد فيها فإنه قد وضع لأمور تنظيمية وحث المعنيين على تنفيذها ولا تمس جوهرها وتحقيق هدفها. وبناء عليه قررت المحكمة الاتحادية العليا بقاء سريان المادة (١٤٠) من دستور جمهورية العراق في الوقت الحاضر ولحين تنفيذ مستلزماتها وتحقيق الهدف من تشريعها على وفق الخطوات المرسومة في المادة (٥٨) من قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية. صدر القرار بالاتفاق في ٢٠١٩/٧/٢٨.

الرئيس  
مدحت المحمود

العضو  
فاروق محمد السامي

العضو  
عمر ناصر حسين

العضو  
أكرم طه محمد

العضو  
اكرم احمد بابان

العضو  
محمد صالح النقشبندي

العضو  
عبد صالح التميمي

العضو  
ميغائيل شمشون قس كوركيس

العضو  
حسين عباس ابو التمن

سامعيل اسماعيل